«(د) تبدأ اسرائيل ومصر، على الفور، باجراء اتصالات بالنسبة الى تشكيل الوفد الفلسطيني» (**هآرتس**، ٥/١٠/١٩٨٩).

وبعد الجلسة، قال زعيم حزب العمل، بيرس، انه يرى انه يتوجب على المجلس الوزاري اتخاذ قرار. وقال وزراء آخرون انه، بعد تلقّي الدعوة المصرية، يجب على المجلس الوزاري اتخاذ قرار، لأنه، بعد تلقي الدعوة المصرية، لا يمكن لليكود ان يواصل الادعاء بأنه لا يجب اتخاذ قرار، لأنه لم توجّه، حتى الآن، دعوة من مصر بشأن اللقاء. واعترف مصدر رفيع المستوى في حزب العمل بأنه كان للوزيرين، رابين وبيرس، دور في استعجال الدعوة المصرية، وذلك من خلال الاتصالات مع السفير المصري في تل ـ أبيب (**المصدر نفسه**).

امّا وزراء الليكود، الذين اجتمعوا قبل جلسة وزراء حزب العمل، فقرروا ان يرفضوا، في المجلس الوزاري، أي مشروع قرار يكون مخالفاً لمبادرة السلام الحكومية. وجاء في البيان الختامي لجلسة وزراء الليكود، الذين قرروا الاجتماع ثانية قبيل عقد جلسة المجلس الوزاري المصغّر، بحضور الوزير ارنس، لبلورة موقفهم النهائي: «ان قرار الحكومة في ١٤/٥/١٩٨٩، بشأن مبادرة السلام، لا يزال قائماً؛ وانه ليس هناك حاجة، أو سبب، يدعو الى تغييره». وأضاف البيان، الذي تلاه رئيس الحكومة: «ان موقفنا واضح، ونحن نرفض الاقتراحات التي تنحرف بنا عن مبادرة الحكومة». وقال شامير، أيضاً، انه «وفقاً للخطوط الاساسية للحكومة، وكذلك وفقاً لمبادرة السلام الاسرائيلية، فمن الواضح انه لن تكون هناك مفاوضات مع م.ت.ف. فالوفد الفلسطيني، الذي يدور الحديث حوله، هو وفد يمثل م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وفي أعقاب اعلان قرار وزراء حزب العمل، قالت مصادر في الليكود ان المجلس الوزاري المصغر لا يمكنه القبول بالبند الثاني من مشروع قرار حزب العمل تحديداً، بسبب صيغة الدعوة التي وجهتها مصر، والتي تتحدث، بوضوح، عن مشاركة فلسطينيين من داخل وخارج المناطق المحتلة في الوفد. وأكدت تلك المصادر ان رئيس الحكومة لن يتراجع عن موقفه بعدم اشراك ممثلين عن م.ت.ف. في الوفد، وانه، من ناحيته، يعتبر ان مشاركة فلسطينيين من خارج المناطق المحتلة في الوفد، هو بمثابة تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

توتر في الليكود

خلافاً لأجواء الوحدة في الرأي التي سادت في جلسة وزراء حزب العمل، استعداداً لجلسة المجلس الوزاري المصغر، فان الخلافات في صفوف وزراء الليكود تفجّرت، ثانية، بعد فترة هدنة قصيرة خلال الجلسة الصباحية التي عقدت بحضور الوزير ارنس. فقد وجد رئيس الحكومة صعوبة جمّة في توحيد وزراء الليكود حول موقف موحّد، وذلك على خلفية الاقتراح الذي نسبه وزير الخارجية الى الوزير بيكر، والداعي الى عقد لقاء ثلاثي بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة للاتفاق على تركيبة الوفد الفلسطيني (**يديعوت احرونوت**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وكان الوزيران، ليفي وموداعي، قد ادعيا، خلال الجلسة الصباحية لوزراء الليكود التي سبقت عقد المجلس الوزاري، بأن شامير وارنس قد خرقا قراراً واضحاً لوزراء الليكود بعدم التقدم باقتراحات من جانب الليكود الى المجلس الوزاري. وقال الوزيران ان طرح ارنس للاقتراح الاميركي يشكل خرقاً فظاً لقرار الوزراء، لا يمكن السكوت عليه. وقال الوزير موداعي انه اذا تبنّى شامير وارنس الاقتراح الاميركي، وحاولا التقدم به الى المجلس كاقتراح لاجمال المناقشة، فان عليهما ان يقدما الحساب الى مركز الليكود، بسبب خرقهما لقرار وزراء الليكود (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وكان شامير اقترح، في جلسة وزراء الليكود الصباحية، الاّ يتقدم الليكود بأي اقتراح الى المجلس، خلافاً للاقتراح الداعي الى اجمال المناقشة ويتكوّن من ثلاثة بنود تنصّ على ان الحكومة تواصل تمسّكها بمبادرة السلام الاسرائيلية، وانها لن تجري اتصالات ومحادثات مع م.ت.ف. ولكنها على استعداد لفحص ودراسة اقتراحات اميركية بشأن اجراء محادثات حول الجوانب الاجرائية للانتخابات في الضفة والقطاع (**المصدر نفسه**).

وكان الوزير ارنس قدّم، في تلك الجلسة، تقريراً